

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

تراجع نشاط الأعمال غير المنتجة للنفط مجدداً في أكتوبر

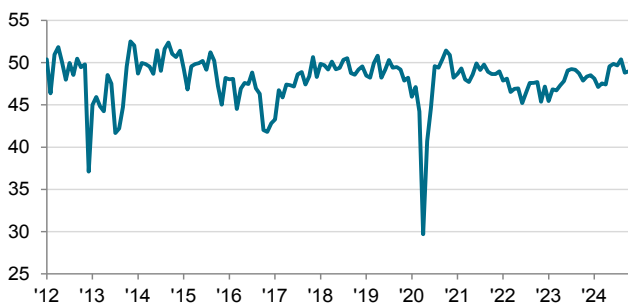
النتائج الأساسية:

انخفاض حجم الطلبات الجديدة بشكل أكبر

تضخم أسعار المبيعات لا يزال أعلى من المتوسط

استمرار زيادة المخزون ونمو التوظيف

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 23 أكتوبر 2024.

تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"امتد التراجع في ظروف القطاع الخاص غير المنتج للنفط إلى شهر أكتوبر، حيث أشارت الشركات إلى أن ضغوط الأسعار استمرت في منع القطاع من العودة إلى نطاق النمو. علاوة على ذلك، لوحظ هذا الانكماش في جميع القطاعات التي شملتها الدراسة، وخاصة في قطاع الإنشاءات، حيث بدا أن ارتفاع تكاليف المواد قد أثر على النشاط الإجمالي.

ومع ذلك، ومع تسجيل مؤشر مدراء المشتريات 49.0 نقطة في شهر أكتوبر، فإن الاقتصاد غير المنتج للنفط في مصر لا يبدو بعيداً عن النمو مرة أخرى، كما أن تراجع ضغوط التكلفة في الشهر الأخير يُعطي بعض الأمل في تراجع الظروف السلبية للاقتصاد."

أشارت أحدث البيانات الصادرة عن دراسة مؤشر مدراء المشتريات (PMI) من شركة S&P Global إلى أن الشركات المصرية في القطاع الخاص غير المنتج للنفط استمرت في تسجيل انخفاض في نشاط الأعمال مع بداية الربع الأخير من عام 2024. وأدت ضغوط التكلفة القوية إلى زيادة أخرى في أسعار البيع الإجمالية، وهو ما أشارت الشركات إلى أنه كان له تأثير مُثَبِّط على حجم الطلبات الجديدة.

ومع ذلك، أشارت البيانات إلى مزيد من التوسع الطفيف في مستوى المخزون لدى الشركات وفي معدل التوظيف خلال شهر أكتوبر. كما تراجع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج من أعلى مستوى له في ستة أشهر الذي سجله في شهر سبتمبر، حيث شهدت الشركات انخفاضاً في الضغوط على أسعار المشتريات وتكاليف التوظيف.

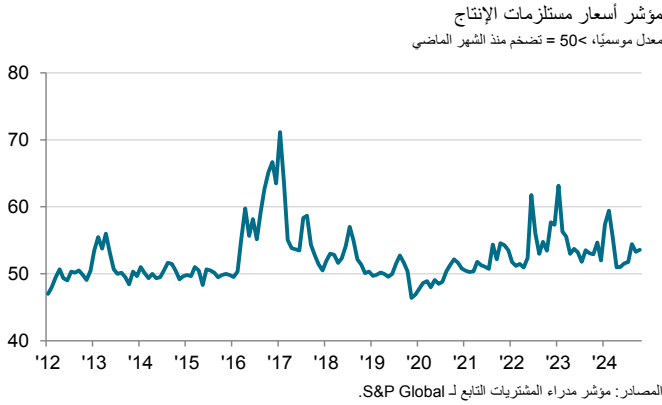
مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMITM) في مصر التابع لـ S&P Global - المعدّل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 49.0 نقطة في شهر أكتوبر، بارتفاع طفيف عن 48.8 نقطة سجلها في شهر سبتمبر، كما سجل أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) للشهر الثاني على التوالي، مشيراً إلى تدهور في الظروف العامة. ومع ذلك، قدمت العناصر الفرعية لمؤشر مدراء المشتريات صورة متباينة، حيث أبقت مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة المؤشر الرئيسي دون المستوى المحايد.

وعلى غرار الإشارات التي قدمتها الدراسة السابقة، فقد انخفض نشاط الأعمال والطلبات الجديدة بمعدلات قوية في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر أكتوبر. وشهدت كثير من الشركات انخفاضاً في المبيعات بسبب ضعف ظروف السوق، فضلاً عن الضغوط الإضافية الناجمة عن ارتفاع الأسعار. انخفض نشاط الأعمال للشهر الثاني على التوالي، ذلك بعد التوسع القصير في شهر أغسطس والذي كان الأول منذ ثلاث سنوات. وأشارت بيانات القطاع أيضاً إلى أن التباطؤ كان واسع النطاق نسبياً، حيث شهدت شركات الإنشاءات أكبر انخفاض في النشاط والمبيعات.

ارتفع متوسط أسعار منتجات وخدمات الشركات غير المنتجة للنفط بقوة في شهر أكتوبر، حيث كانت الزيادة أسرع من متوسط السلسلة للشهر الثالث على التوالي. وارتفعت أسعار البيع بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع حاد آخر في تكلفة مستلزمات الإنتاج مثل المواد الخام والمرافق، والتي نشأت بدورها في كثير من الأحيان بسبب تأثير قيمة الدولار الأمريكي القوية على أسعار الواردات. ومع ذلك، تراجعت وتيرة التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية عن أعلى مستوى لها في ستة أشهر في شهر سبتمبر، وكانت الأضعف منذ شهر يوليو.

ورغم استمرار انكماش النشاط، فقد قامت الشركات غير المنتجة للنفط بالتوسع في معدل التوظيف لديها للشهر الرابع على التوالي، حيث تسارع معدل استحداث الوظائف



إلى أسرع مستوى منذ شهر مايو. وكانت هناك أيضاً تقارير مستمرة عن قيام الشركات بزيادة المخزون من أجل الاحتفاظ برصيد احتياطي من السلع في ظل المخاوف بشأن التكلفة.

ومع ذلك، انخفضت مشتريات مستلزمات الإنتاج الإجمالية للمرة الأولى في ثلاثة أشهر، وهو ما ساعد في تخفيف بعض الضغوط على سلاسل التوريد. وعلى الرغم من أن طول فترات تسليم الموردين قد ازداد للشهر الثالث على التوالي في شهر أكتوبر، إلا أن ذلك قد تم بشكل جزئي فقط وبوتيرة أضعف في الفترة الحالية.

بالنظر إلى المستقبل، توقعت الشركات غير المنتجة للنفط في شهر أكتوبر أن يشهد نشاط الأعمال تزايداً خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة. لكن درجة الثقة كانت ضعيفة تحديداً، إذ انخفض المؤشر المعني إلى أدنى قراءاته في تاريخ الدراسة.

الاتصال

سابرينا ماين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.mayeen@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spgglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك لمنطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أسس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإجمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.